

ن اجتماعها الاستثنائي:

تخابات الرئاسة وترشيح مجور أمينا عاما للمؤتمر



الخروج من الأزمة ومراحل الحوار وما حققته تلك الجهود من نتائج تصب في الخروج من الأزمة السياسية والعبور باليمن إلى بر الأمان.

وبعد ذلك فتح باب النقاش والمداخلات حول القضايا المدرجة في جدول الدورة ، وذلك على المستوى السياسي والتنظيمي وعلى المستوى الأمني والاقتصادي والمعيشي والاجتماعي والثقافي.

سياسيا ووقفت اللجنة الدائمة في دورتها الاستثنائية أمام التطورات السياسية على مستوى الحوار لحل الأزمة السياسية والذي أفضى إلى توقيع فخامة الأخ الرئيس على المبادرة الخليجية وتوقيع المؤتمر وحلفائه ، والمشارك وشركائه على أيتها التنفيذية المزمنة في ٢٣ / نوفمبر / ٢٠١١م ، برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية وحضور إقليمي ودولي.

واعتبرت اللجنة الدائمة توقيع فخامة الأخ الرئيس على المبادرة ، بالرغم من تمتعه بالشرعية الانتخابية الرئاسية حتى ٢٠١٣م ، نموذجا وطنيا رائعا للتضحية في سبيل إخراج الوطن من الأزمة الراهنة ، وحفاظا على مكتسبات الوحدة والديمقراطية والتنمية بحيث أصبح ذلك الحدث التاريخي مثالا على الحكمة اليمانية التي هي علامة ميزت أسلوب فخامته في قيادة الوطن وإدارة شؤونه.

وناقش المجتمعون الالتزامات والاستحقاقات التنظيمية والسياسية المترتبة على التوقيع على الآلية وسبل التعاطي السياسي والتنظيمي معها ، ومسؤوليات شركاء التسوية في إنجاز مراحل الآلية ومصداقيتهم في تطبيقها ، وودعت أحزاب اللقاء المشترك وشركاءهم إلى تحمل مسؤوليتهم الوطنية والوفاء بالتزاماتهم السياسية.

وحت المجتمعون هيئات وتكوينات المؤتمر على الاستعداد والتعبئة التنظيمية وتنمية القدرات للنهوض بالمسؤوليات والأعباء المستقبلية وتعزيز دور المؤتمر الريادي في التحولات الوطنية المستقبلية واستحقاقات الإصلاح والتغيير المنشود بما يليب آمال وطموحات الشعب وفي صدارته الشباب والمرأة.

وتعبئة الطاقات التنظيمية لتحقيق الأهداف الوطنية السامية وحماية المكتسبات الوطنية الكبرى والتعبير عن ضمير الشعب وخياراته، وأداء دور محوري في ما ينتظره منه الشعب.

وفي الشأن الأمني ووقفت اللجنة أمام أحداث العنف والتخريب والقتل والاعتداءات ممن تطالهم مسؤولية الالتزام بتنفيذ التسوية وتهيئة الأجواء اللازمة لنجاح المسار السياسي وحمل المجتمعون تلك العناصر المتطرفة المسؤولية السياسية والجناحية والقانونية عن تلك الأعمال العدوانية وما يترتب عليها من حقوق وجزاءات قانونية.

وفي الشأن الاقتصادي والخدمي ووقفت اللجنة باستفاضة أمام تداعيات الأزمة السياسية وانعكاساتها على حياة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحملت الأطراف التي تقامر بأمن واستقرار الوطن مسؤولية تبعات أعمالهم الخارجة عن القانون التي تضر بمعيشة وحياة المواطنين وتسببت في تعطيل الحياة الاقتصادية والعامية وتعطيل الخدمات وإغلاق السكينة العامة، وناقش المجتمعون السبل الكفيلة بتجاوز تلك الأوضاع وجهود المؤتمر التي تبذل في سبيل تخفيف أعباء المواطنين وحمايتهم ، ومن ذلك الرهان على تهيئة الأجواء التوافقية وثبتت السلم والأمن الاجتماعي ، والحد من نزعات التطرف والعنف والإرهاب وعودة الحياة الطبيعية إلى الوطن وقيام حكومة الوفاق الوطني بواجبها في توفير خدمات التعليم والطاقة والخدمات العامة واستعادة وتيرة العمل والإنتاج وحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات والاعتداءات من خلال تطبيق سيادة الدستور والقانون.

قضايا وقف عليها المجتمعون

- **دعوة المشترك إلى تحمل مسؤولياته الوطنية والوفاء بالتزاماته السياسية**
- **حث المؤتمرين على الاستعداد والتعبئة التنظيمية للنهوض بالمسؤوليات والأعباء المستقبلية**
- **تعزيز دور المؤتمر في التحولات الوطنية والمستقبلية واستحقاقات والتغيير المنشود**
- **تعبئة الطاقات التنظيمية لتحقيق الأهداف الوطنية وحماية المكتسبات الكبرى**
- **تحميل متطرفو المشترك مسؤولية أحداث العنف والتخريب والقتل وما يترتب عليها من حقوق وجزاءات قانونية**

- **تحميل الأطراف التي تقامر بأمن واستقرار الوطن مسؤولية الأضرار بمعيشة وحياة المواطنين وتعطيل الحياة والعامية**
- **تثمين جهود المؤتمر في سبيل تخفيف أعباء المواطنين وحمايتهم**
- **الحد من نزعات العنف والتطرف والإرهاب وعودة الحياة الطبيعية إلى الوطن**
- **قيام حكومة الوفاق بواجبها في توفير خدمات التعليم والطاقة والخدمات الأخرى**
- **استعادة وتيرة العمل والإنتاج وحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات**

، في هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها الوطن والتي ساعمل بكل قواي لخروج اليمن منها. وقد جاء انعقاد دور تكم الاستثنائية هذه لتكون منطلقا للنهوض بالرهانات القادمة التي يعمل المؤتمر على كسبها ، وسنكون على موعد في دورة قادمة موسعة في نهاية فبراير ٢٠١٢م لانتخاب الدكتور / علي محمد

أن أحظى أكسب خبرته وشعبيته وذكاءه وقدراته الفذة في التعامل مع كل شرائح المجتمع اليمني ، ولن أستطيع أن أعمل إلا في ظل دعم الرئيس ورعايته وإسناد المؤتمر الشعبي العام. ولم أكن أحب أن أضع نفسي في هذا المكان ولكن تكليف الرئيس وإصراره ومشيبنة القدر قد وضعني أمام هذه المسؤولية التاريخية

المستقبلية ودور المؤتمر الشعبي العام في صناعة التحولات المنتظرة.

بعد ذلك طرح فخامة الأخ الرئيس موضوع ترشيح الأخ المناضل الفريق عديريه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية، النائب الأول للمؤتمر الشعبي العام الأمين العام كمرشح للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في ٢١ فبراير ٢٠١٢م، باعتباره المرشح الرئاسي التوافقي لكل الأطراف الموقعة على المبادرة وأليتها التنفيذية وبحسب بنود الآلية التنفيذية المزمنة وافقت اللجنة الدائمة بالإجماع على الترشيح وأقرته.

كما ناقش الاجتماع ترشيح الدكتور / علي محمد مجور عضو اللجنة العامة، رئيس الهيئة الوزارية في المؤتمر أمينا عاما للمؤتمر الشعبي العام وانتخابه في دورة موسعة للجان الدائمة الرئيسية والفرعية في فبراير ٢٠١٢م، وأقرت اللجنة الدائمة الرئيسية ترشيحه بالإجماع..

وبعد ذلك ألقى الأخ المناضل عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام كلمة شكر في مستهلها فخامة الأخ الرئيس على ثقته الكبيرة التي حملته مسؤولية وطنية جسيمة. وقال لقد قبلتها تحت إصرار فخامة الأخ الرئيس الذي وضعني في هذا الموقف التاريخي ومباركة قادة المؤتمر ، وهي المسؤولية التي لا أستطيع أداءها بخبرة وقدره وحكمة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ، وقد تشرفت بالعمل مع فخامته طوال ١٦ عاما كمساعد له لكني لا أستطيع

وصيات:



ودان المجتمعون الاعتداءات المتكررة على رجال القوات المسلحة والأمن وعلى المعسكرة والنقاط الأمنية.. حيث اللجنة الدائمة كل أسر الشهداء والجرحى والموقوفين من الآباء والأمهات والأبناء والبنات والإخوة والأخوات على ما أصابهم بفقدان أعز الناس عليهم وعلينا، وعلى ما تحملوه من صبر وجلد وما ضحوا به من أجل الوطن وسلامته.

- تحيي اللجنة الدائمة الرئيسية الشباب والطلاب الذين صمدوا في ساحات الدفاع عن الشرعية الدستورية والانتخابية ، ودافعوا في كل ميادين الشرف والفداء ودافعوا عن قيم الوسطية والاعتدال وقيم الوحدة والسلام والمحبة والإخاء ، وعبروا وبوعي عن أولويات وطموحات الشعب اليمني بكل فئاته ومستوى الإصلاح والتغيير الأمن الذي تنتشده غالبية الشعب اليمني ، والذين وقفوا في وجه المتعصبين والغلاة ودعاة العنف والفضوى والتخريب والإرهاب ، وتهييب بهم أن يكونوا في قلب الإصلاح والتغيير المستقبلي المنشود لبناء وطني متجدد.

- ثمنت اللجنة الدائمة الدور الإعلامي الذي تقوم به وسائل الإعلام الحكومية والتنظيمية، والمناصرة وكل وسائل الإعلام الشريفة، التي وقفت ولا تزال مع الوطن ووحدته والشرعية الدستورية ومن أجل حماية السلام الاجتماعي.

- تسجل اللجنة الدائمة شكرها لما قدمته المرأة في هذه الأزمة من صمود بطولي ووفاء أثبتت صلابتها في الدفاع عن الشرعية الدستورية والمؤسسات الديمقراطية والمكتسبات الوطنية ، وقدرتها الكبيرة على تحمل الأعباء وقدرتها الكبيرة على تحمل تبعات الأزمة وأعبائها السياسية والاقتصادية والأمنية.

- تؤكد اللجنة على العمل من أجل تكريس قيم الوسطية والاعتدال وقيم المحبة والتسامح والتصالح والسلام الاجتماعي، وتفكيك خطاب العنف والتطرف والإرهاب الذي تتبناه وتنتجه الجماعات المتطرفة، والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي والفكري والثقافي للشعب اليمني.

- توصي اللجنة بضرورة إيلاء معاناة المواطنين وتحسين ظروف معيشتهم الأولوية في اهتمامات الحكومة بما يخفف الأعباء التي تحملها الشعب جراء الأزمة .

صادر عن الدورة الاستثنائية
للجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام
صنعا ٧ ديسمبر ٢٠١١م

الشهداء والجرحى، وما واجهته من مصاعب وما تحلت به من روح وطنية عالية، ويقظة وحذر وانضباط وكران للذات، ومن الصبر والحكمة في تعاطيها مع كل المحرجيات والأحداث والاختلالات

- **استنكار أساليب التضليل والمغالطات التي تروجها بعض الفضائيات**
- **تثمين الموقف الوطني التاريخي لفخامة الرئيس وحكمته في إدارة الأزمة**
- **الإشادة بما قدمته المرأة من صمود بطولي ووفاء أثبتت صلابتها في الدفاع عن الشرعية**
- **تثمين المواقف البطولية لأبناء القوات المسلحة في الدفاع عن الشرعية**

الأمنية.. وتصديها بالاسل لأعمال الإرهاب وأنشطة التخريب التي تمارسها العناصر المتمردة على الدستور والشرعية الدستورية.

بتنفيذ المبادرة وأليتها التنفيذية.
- توصي اللجنة الدائمة بتشكيل فريق تواصل ولجنة شعبية تقوم بمتابعة ومراقبة عملية تنفيذ المبادرة ورصد كل الخروقات وإبلاغها أولا بأول إلى الأشقاء في دول الخليج والأمم المتحدة وتهييب بمنظمات المجتمع المدني القيام بدورها في هذا المجال. - استنكرت اللجنة الدائمة ما تروج له بعض القنوات الفضائية ووسائل الإعلام الخارجية من أكاذيب ومغالطات وتضليل للرأي العام في الوقت الذي لم تكلف فيه نفسها للبحث عن الحقيقة من خلال العمل الميداني المهني وليس من خلال العمل الحزبي وما توافقه بها عنصرية الدعاية الحزبية غير المهنية وغير المحايدة ، لأن ترويج مثل تلك الأكاذيب والمغالطات يفقدها مصداقيتها. - تثمن اللجنة الدائمة عاليا موقف خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية ورعايته الكريمة لحفل توقيع المبادرة الخليجية كما تثمن أيضا مواقف الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي والأصدقاء الذين وقفوا مع اليمن خلال هذه الأزمة. وتقدر عاليا الجهود التي بذلها السيد جمال بن عمر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن والأخ عبداللطيف الزباني أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربي.. في سبيل الوصول إلى التسوية السياسية المتمثلة بالتوقيع على المبادرة وأليتها المزمنة. - أشادت اللجنة الدائمة الرئيسية وقادة أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بالمواقف البطولية للقوات المسلحة والأمن في الدفاع عن الوحدة والديمقراطية والشرعية الدستورية، وقدرت عاليا ما قدمته القوات المسلحة والأمن من تضحيات جسيمة من